

## اتفاق الطائف بين التطبيق، الإنتقائي المبتور ومحاولة تفسير النصوص على غير معناها

"الامن العام" التقت كلا من النائب والوزير السابق بطرس حرب وهو من الذين ساهموا في صياغة اتفاق الطائف، وعضو كتلة التنمية والتحرير النائب محمد خواجه، وسألتهما عن الطائف وما يثار حوله.

ارتفعت في الونة الاخيرة وتيرة الحديث عن اتفاق الطائف، وسط تأكيد من القوى السياسية على التمسك به، وتشديد على ان العلة ليست في مضمون نصوصه ومواده، بل في تطبيق هذه المواد ومحاولة تفسيرها، مع الاشارة الى ان مجلس النواب الحالي لا يضم في صفوفه اي عضو من الذين ساهموا في صياغة هذا الاتفاق

### حرب: الطائف خشبة الخلاص المتوافرة

■ انتم من الذين عملوا على انجاز اتفاق الطائف، هل عندما تمت صياغة هذا الاتفاق كنتم تتوقعون ما يحصل من نقاش حوله؟

□ بداية دعنا نقول بأن الصيغة اللبنانية التي قرر اللبنانيون ان يعيشوا في كنفها، اي ان تتعايش مع بعضها الطوائف المختلفة والاحزاب والعقائد والمذاهب المختلفة في وطن واحد وموحد، هي صيغة صعبة ومعقدة، وتحد دائم ومستمر لنثبت قدرتنا على العيش سويا. هذا امر لا يمكن ان يحصل بسهولة، بل يتطلب منا جهودا يومية وحكمة ووعيا ووطنية واهاما بأن هذا الوطن هو وطن الجميع. لذلك نرى ان المطبات التي يقع فيها لبنان ليست ناتجة من ان اللبنانيين فاشلين، وانما قرروا خوض مغامرة صعبة جدا عجزت عنها الكثير من الدول. لذلك

لا يمكن القول بأن الطائف هو المشكلة او الحل، لاننا عندما ذهبنا الى الطائف كان ذلك بسبب مشاكل بنيوية في البلد نتيجة شعور المسلمين في لبنان بأن الصيغة التي اورثنا اياها الفرنسي كانت لمصلحة المسيحيين في البلد، ويريد المسلمون تعديلها للمشاركة في السلطة. اضافة الى وجود الكفاح المسلح الفلسطيني وانقسام اللبنانيين بين مؤيد ورافض له وتحول الصراع حول الموقف من القضية الفلسطينية الى صراع داخلي. كان هناك اصحاب المغامرات من المسيحيين والمسلمين، وبشكل خاص



النائب والوزير السابق بطرس حرب.

”  
اتفاق الدوحة تدبير  
استثنائي موقت خرق  
الطائف

“

مغامرة ميشال عون من اجل بلوغه السلطة حيث عطل انتخابات رئاسة الجمهورية ووقع البلد في مواجهات مدمرة، ووصلنا الى مأزق لا يمكن الخروج منه الا من خلال اللقاء والاجتماع لايجاد حل لاعادة بناء الدولة ووقف التدمير. كان همنا الاول والاساسي وقف التدمير والانتهاك من حالة الميليشيات وهيمنتها على الحياة السياسية، والعودة الى العقل والمنطق والحوار.

■ هل تعتبر ان الطائف الصيغة المثلى للبنان؟  
□ لا احد يدعي ان الطائف صيغة مثالية، لكن هذا ما كان يمكن الوصول اليه في تلك الظروف. من السهل جدا انتقاد الطائف اليوم، خصوصا من قبل من لم يكن يعيش تلك الظروف ولماذا وكيف انجز الطائف. لكن عندما وضع الطائف كان التفكير من قبلنا هو وقف القتال واعادة بناء مؤسسات الدولة، ومن ثم يمكننا في مرحلة الهدوء ان نناقش ونطور ونعالج نتيجة التجربة. لذلك تقدمت عام 1994 بمذكرة الى الرئيسين الراحلين الياس الهراوي ورفيق الحريري ضمنيتها ملاحظاتي على الطائف وحددت فيها الثغرات التي تحتاج الى معالجة. اما في الممارسة، فعدم تطبيق الطائف كان بقرار دولي، لانه بعد صدور وثيقة الوفاق الوطني، لم يبق مؤسسة عربية او دولية في العالم الا ورحبت بها، ومن قبل بها غصبا هو السوري نظرا الى دور اللجنة السداسية العربية والدور السعودي الذي كان مساعدا في ذلك. لكن المشكلة الكبيرة حصلت عندما قرر الرئيس العراقي السابق صدام حسين احتلال الكويت، وقررت الدول الغربية حينها بالتعاون مع دول الخليج العربي تحريرها. كما قرروا مشاركة دول اسلامية في هذه العملية وطلبوا من سوريا المشاركة فوافقت بشكل رمزي، وكان الثمن لبنان. عندها سقط الطائف، وكل ما طبق منذ ذلك الوقت حتى الان كان وفقا لارادة السوريين ومن بعدهم حزب الله والحلفاء. لذلك لا يمكن الحكم على الطائف بأنه ناجح او انه لا يحتوي ثغرا. الطائف فيه ثغرة، لكن تطبيقه يتطلب اشخاصا يتمتعون بالوطنية والثقافة السياسية وحسن النية والتجرد

### خواجة: للذهاب الى دولة المواطنة

■ عند كل استحقاق او ازمة، يجري الحديث عن اتفاق الطائف، فهل تعتقد انه طبق؟  
□ هناك الكثير من بنود الطائف تحولت الى نصوص دستورية، ومن الطبيعي ان نعود الى الدستور عند كل ازمة كونه الحكم والفيصل. ولأن طبيعة نظامنا السياسي طائفي، فهو بطبيعته

والادمية والاخلاق والحكمة، الذين يمكنهم تحويل اسوأ صيغة للحكم في العالم الى افضلها. بينما لو اعطيت احسن صيغة في العالم لاناس كالحاكمين في لبنان سوف تعطل، فهذا لا يعني ان الطائف هو افضل صيغة، لكنه يؤهلنا للسير قدما.

■ ماذا عن اتفاق الدوحة وعلاقته بالطائف؟  
□ اتفاق الدوحة نتج جراء استعمال السلاح في الداخل. فحزب الله كان يحتل بيروت، وجاء الدوحة كتنديب استثنائي مؤقت لضرب الطائف ولاحراج السلاح من الشارع، لكنه لم يعدل الطائف. فالطائف لا يزال كما هو، والمطلوب تطبيقه كما هو وليس انتقائيا، كما يطرح كل فريق او طرف. فالدوحة كان خرقا للطائف لمرة واحدة واستثنائية فقط للخروج من الازمة، وهذا ما لا يعرفه الكثيرون او يدعون معرفته.

■ هل هذا يعني ان مشكلة الطائف هي في موضوع السلاح وما هو المطلوب؟  
□ المطلوب احترام الطائف وخصوصا البند الذي يتحدث عن حل الميليشيات وتسليم السلاح للدولة، فعندما تخضع كل الناس لسلطة الدولة الشرعية، لن يعد هناك مشكلة. لكن هذا لا يعني ان حل مشكلة السلاح يعني حل كل المشاكل، وانما يعني اننا نستطيع ان نتحاور ونتفاهم على حل مشاكلنا بعيدا من وجود طرف يحمل السلاح. فالصيغة اللبنانية تستدعي جهودا دائمة وحكمة ووطنية واخلاقا لكي تستمر في العيش لانها صيغة صعبة.

■ ماذا عن اللامركزية وعلاقتها بالطائف؟  
□ انا مع تطبيق اللامركزية الموسعة التي نص عليها الطائف مع الانفتاح على نقاش مضمونها وما يمكن ان تتضمن، لكن يجب ان نحافظ على وحدة لبنان من دون فيديريالية او غيرها. اللامركزية تريح الناس وتؤمن لهم حاجاتهم، وتخفف من حدة المقارنة البشعة بين منطق الثقافات والتقاليد المختلفة بين اللبنانيين.

■ ما رايك في الحديث عن تطبيق المادة 95 من الدستور حول الغاء الطائفية السياسية، وكذلك تشكيل مجلس الشيوخ وانتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي؟

□ اعتقد ان هناك تقصيرا بالنسبة الى تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية، هذا بالاضافة الى التقصير الاساسي المتعلق بوجود السلاح الذي عطل تطبيق الدستور. في الطائف لم نحدد وقتا معيننا لتشكيل هذه الهيئة، وبالنسبة الى قانون الانتخاب ما ورد في الطائف هو اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية بعد اعادة النظر في التقسيمات الادارية. بالنسبة الى مجلس الشيوخ، جرى الحديث عنه على اساس ان يأتي بعد تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية وانجاز مهمتها وانتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي. هنا لست بعيدا من وجهة نظر الرئيس نبيه بري التي تقول بانشاء مجلس الشيوخ قبل الغاء الطائفية في مجلس النواب، كي يطمئن الناس بأنه الضمانة لهم.

على كل الشرائح الوظيفية بما فيها موظفو الفئة الخامسة ومأمورو الاحراج، كذلك تم تجاهل او تجاوز المادة 22 من الدستور التي تنص على انتخاب مجلس شيوخ بعد انتخاب اول مجلس نيابي وطني خارج القيد الطائفي. جاءت كل قوانين الانتخاب التي عمل بها بعد الطائف

ولاد للازمات وعلينا ان نعود الى الدستور ووثيقة الوفاق الوطني. طبق دستور الطائف بطريقة انتقائية، واغلب البنود والمواد الاصلاحية لم تطبق، مثل استقلالية القضاء وطائفية الوظيفة التي حصرها الدستور (حسب المادة 95) بالفئة الاولى، بينما بعض القوى السياسية اصرت ان تطبق



تضحية . خدمة

# معكم من الأمان يبتدأ

# ٧٨

عاماً من التضحية



عضو كتلة التنمية والتحرير البرلمانية النائب محمد خواجه.

تعرضا للظلم، اما الاعراف فغالبيتها ذات طابع طائفي وبعضها مخالف للدستور، ورغم ذلك هي السائدة اليوم انطلاقا من مقولة ان للاعراف قوة النص. لست خبيرا في القانون، لكن اذا كان لها قوة النص الدستوري، فلماذا لا تكرر في الدستور؟

■ هناك من يربط الاستحقاق الرئاسي، خصوصا بعد الطائف بمسألة التوافق، فهل هذه النظرية صحيحة؟

□ المسألة ليست مرتبطة بالطائف، فالعملية الانتخابية تفترض توافر النصاب الدستوري، وهو ثلثا اعضاء المجلس النيابي وفقا للمادة 49 من الدستور قبل الطائف وبعده، واغلب رؤساء الجمهورية وصلوا الى الرئاسة عبر تفاهات بين الكتل البرلمانية الكبرى، وهذا امر طبيعي في النظم البرلمانية. لا شك ان المجلس النيابي الحالي له خصوصية من حيث توزيع الكتل، فلا يمكن لكتلة او ائتلاف نيابي القول انه يملك النصاب الدستوري او حتى الغالبية المطلقة، وهذا يعني ان لا خيار لنا سوى التلاقي والحوار. على هذا الاساس اتت دعوات الرئيس نبيه بري للحوار والتفاهم حول الرئيس العتيد، والا البديل استمرار حالة الشغور المكلفة على كل الصعد. لنفترض اننا انتخبنا رئيسا بالاغلبية المطلقة، محسوبا على فريق معين، فكف من الوقت سنبقى لتشكيل الحكومة في ظل التعقيدات التي تمر بها البلاد؟ الرئيس الذي ينتخب بعد التوافق حوله، يكون لديه قوة دفع تسهل عملية تشكيل الحكومة، فنحن لدينا مأزق في تشكيل الحكومات. لتنتق الله في وطننا لكي نستحقه، ونكن على قدر المسؤولية وامال اللبنانيين.

”  
لدينا دستور من  
افضل الدساتير لكن  
المطلوب تطبيقه

“

اعرق الديمقراطية. لكن "السيستم" السياسي الناظم لحياتهم العامة قادر على تفكيكها لامتلاكه الكثير من الديناميات والمرونة، وهذا غير متوافر في النظام السياسي الطائفي. وقد لحظ الدستور هذا الامر، اكان في مقدمته او في المادة 95 التي نصت على تشكيل الهيئة الوطنية للانتخابات السياسية التي لم تبصر النور بعد مرور اكثر من ثلاثة عقود على وثيقة الطائف والتعديلات الدستورية. فالى متى سنبقى غارقين في مستنقع الطائفية والمذهبية والعالم على عتبة ولوج حقبة الذكاء الاصطناعي الذي سيغير طبيعة الحياة البشرية. كذلك هناك الحسابات الشخصية والسياسية الضيقة، ومنطق المحاصصة الطائفية الذي يحكم حياتنا العامة منذ ما قبل الاستقلال، وقد انتج اعرافا اصبحت اقوى من النصوص الدستورية.

■ اشرت الى ان العلة هي في النظام، اين يتحدث الطائف عن التوزيع الطائفية التي تسبب هذه العلة؟

□ الطائف لم يتحدث طائفا الا في تثبيت وظائف الفئة الاولى مع التأكيد على مبدأ الكفاية والاختصاص، لذلك قلنا ان الطائف والدستور

◀ بما فيها القانون المعمول به حاليا، بعيدة كل البعد من مضمون هذه المادة، وقد بادرننا في كتلة التنمية والتحرير بعد انتخابات العام 2018 الى تقديم اقتراح قانون ينص على الدائرة الوطنية الكبرى مع اعتماد النسبية التي اصبحت جزءا من ثقافتنا الانتخابية. لكن، للاسف لم يكتب لاقتراحنا النجاح، ونحن نعتقد ان هذا القانون يفتح الباب امام تطوير نظامنا السياسي ويمهد الطريق لولادة قانون احزاب عصري عابر للطوائف كبديل عن قانون الجمعيات العثمانية الذي يعود الى العام 1909. لاننا ندرك طبيعة واقع البلاد، ابقينا في متن الاقتراح على فكرة المناصفة ما بين المسيحيين والمسلمين. كما لحظنا التوزيع المناطقي وكل ما يراعي واقع البلد والكوتا النسائية، والحقناه باقتراح قانون لانتخاب مجلس الشيوخ عبر انتخاب كل طائفة لممثليها. نعتقد ان هذا الاقتراح يدفع البلاد تدريجا، عبر الانتخاب الديمقراطي نحو دولة المواطنة والحريات والقانون والائمه المتوازن، ودولة مدنية حقيقية. ليس خافيا على احد ان هناك قوى سياسية ليست مع اتفاق الطائف ولا تريده اساسا، وهي تتحفنا اليوم بمطلب اللامركزية المالية، وهو فيدرالية مقنعة لن نقبل بها لاننا مؤمنون بوحدة لبنان ككيان نهائي لجميع ابنائه. منذ اسابيع ورد على لسان احد الزملاء النواب من كتلة الجمهورية القوية مصطلح لامركزية سياسية، اتمنى ان تكون زلة لسان او خطأ في التعبير لن مثل هذه الطروحات تاخذنا الى المجهول. لن نقبل بأي طرح يتعارض مع الدستور واتفاق الطائف اللذين تعرضا لظلم شديد من خلال التطبيق الانتقائي لمضمونهما، مع ادراكنا ان الدستور واتفاق الطائف ليسا قرانا كرما ولا انجيلا مقدسا ويشوبهما قصور وثر. لكن قبل الحديث عن ادخال تعديلات على الدستور او وثيقة الطائف، علينا تطبيق كل مندرجاتها اولا من دون استنسابية.

■ نحن الان امام استحقاق انتخاب رئيس الجمهورية، وفي حالة شغور وهناك كلام كثير حول الطائف، لماذا تعتقدت الامور؟

□ اعتقد ان الامور ناتجة من طبيعة نظامنا السياسي الطائفي الذي يولد مشاكل، فكل دول العالم يحصل فيها جدل وخلافات ومشاكل وفي